الأمم المتحدة

E/CN.5/2010/NGO/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 November 2009
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والأربعون

٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: الإدماج الاجتماعي

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للشيخوخة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2010/1.

110110 110110 09-62421 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١ - الاتحاد الدولي للشيخوخة شبكة عالمية من المنظمات والأفراد الذين يعملون على تحسين نوعية حياة المسنين من خلال الدعوة إلى تغيير السياسات. ويوفر الاتحاد، من خلال مؤتمراته التي تُعقد مرة كل سنتين، منتديات دولية لتبادل المعلومات ويقيم شراكات مبتكرة بشأن المسائل المتصلة بالسن. وشارك الاتحاد في كل من الجمعيتين العالميتين الأولى والثانية للشيخوخة، وما فتئ يتابع بنشاط التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة.

٢ - ويرى الاتحاد أن موضوع الاندماج/الإدماج الاجتماعي يشكل قاعدة أساسية للتنمية الاجتماعية، ونحن نشيد باللجنة لتركيزها على هذه المسألة. وينبغي أن يكون الإدماج الاجتماعي حقا لكل الأشخاص أيا كانت أعمارهم. وللأسف، يظل المسنون، على الرغم من ازدياد أعدادهم في جميع أنحاء العالم، يعانون من التهميش في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ولا يصعب توثيق التمييز والإهمال على أساس السن في جميع البلدان تقريبا. ويتضح بجلاء أن الإدماج الاجتماعي لن يصبح واقعا معاشا للمسنين إلا إذا اعترف بحقوقهم واتخذت إجراءات بشأنها.

٣ - فما هي هذه الحقوق؟ إنها ببساطة تشمل نفس الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الحق في المساواة أمام القانون؛ والحق في حيازة الممتلكات وتوارثها؛ والحق في الحصول على دعم كافٍ للدخل؛ والحق في العمل؛ والحق في الاستفادة من الرعاية الصحية؛ والأهم من ذلك، الحق في عدم التعرض للعنف والإيذاء.

٤ - وقد يتساءل المرء عن السبب الكامن وراء الحاجة إلى معالجة حقوق المسنين بالتحديد. والجواب هو أن المسنين كفئة يظلون محجوبين عن الأنظار في الخطاب المتصل بحقوق الإنسان. وكثيرا ما تُهمل حقوقهم لدى وضع القوانين والسياسات، كما لا يُلتفت إلى الأثر المترتب على تلك الإجراءات. ولا يُنظر إلى التمييز على أساس السن على أنه غير مقبول، كما لا يُرى أنه يعادل جوانب أخرى من التمييز مثل العنصرية أو التحيز ضد المرأة. وقلما يجري تناوله في الواقع.

٥ - وبالنظر إلى هذا الوضع، يعرب الاتحاد عن سروره لاتخاذ الدول الأعضاء والأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، خطوات لبدء التحرك في اتجاه إضفاء طابع رسمي على حقوق المسنين. وتشمل تلك الإجراءات اعتماد اللجنة الثالثة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لقرار (A/C.3/64/L.6) تطلب فيه إلى بان كي - مون، الأمين العام، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين ”تقريرا شاملا عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية لكبار السن ورفاههم وتنميتهم وحقوقهم على الصعيدين الوطني والإقليمي“. ومنحت اللجنة الاستشارية الحديثة العهد لمجلس حقوق الإنسان الأولوية لمسألة

حقوق المسنين، وستقدم توصياتها بشأنها في عام ٢٠١٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة قرارا وجهت فيه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإعداد دراسة عن حقوق المسنين، بينما حثت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأمم المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٧ على اعتماد اتفاقية لحقوق الإنسان وتعيين ممثل خاص معنى بالشيخوخة. وعلى الصعيد الإقليمي أيضا، ظلت حكومات أمريكا اللاتينية تعمل بنشاط خلال السنتين الماضيتين، ولا سيما حكومات الأرجنتين والبرازيل وشيلي، صوب وضع اتفاقية إقليمية تتعلق بحقوق المسنين. كما يجري إعداد بروتوكول جديد بشأن هذه الحقوق كي يدرج في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٦ - علاوة على ذلك، يؤيد الاتحاد الدولي للشيخوخة الرأي الصادر عن اجتماع فريق الخبراء، الذي انعقد في هلسنكي في تموز/يوليه ٢٠٠٨، والذي أوصى بإضافة هدف إلى الأهداف الإنمائية للألفية، يختص بالإدماج الاجتماعي دون سواه، ويضم بيانا تفصيليا للأهداف والغايات والمؤشرات، بغرض الإحاطة بأبعاد ضعف بعض الفئات. ونحن نرى أن السكان المسنين الذين يتزايد عددهم يشكلون فئة هامة من بين هذه الفئات.

٧ - وعلى ذات مستوى الهمة التي يسعون بها إلى إعمال حقوقهم، يبدي المسنون اهتمامهم بإعمال حقوق الشباب في حياتهم. فعلى الأجيال المتعددة التي تشكل الأسر والمجتمعات المحلية أن تعمل يدا واحدة في سبيل تحقيق هدف مشترك: هو كفالة حياة كريمة للجميع. وتمثل العلاقات بين الأجيال المتعددة عناصر رئيسية في معالجة حقوق المسنين. ولا يتأثر الاعتماد المتبادل بيننا في الحياة بالزمان والمكان. ولهذا الغرض، يجب تعزيز هذه العلاقات بحيث يجري الاعتناء بالمسائل الحياتية من قبيل الفقر والصحة والتعليم في كل البلدان والثقافات.

٨ - ونظرا إلى تزايد أعداد المسنين في أنحاء العالم والتسليم بالحاجة إلى كفالة إدماجهم في المجتمع بشكل كامل، فقد حان الوقت لاتخاذ الخطوات اللازمة لتكريس حقوقهم باعتبارها واقعا عالميا. ويقر الاتحاد بأن التنفيذ الفعال لسياسات جديدة لتحقيق هذا الهدف يطرح تحديا كبيرا. ولا يقل عن ذلك التحدي الذي تمثله الفرصة المتاحة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمجتمع المدني لتوحيد صفوفها في مواجهة هذا التحدي. ونحن مستعدون لإقامة شراكة مع الحكومات لتحقيق مجتمع شامل للجميع، يضم الشباب والمسنين على حد سواء - أي مجتمع حقيقي لكل الأعمار.